

# نشرة المجلس

العدد الاول - نونبر 2007

الأعلى للتعليم

## افتتاحية العدد



جاء تنصيب جلالة الملك محمد السادس نصره الله للمجلس الأعلى للتعليم، بتاريخ 14 سبتمبر 2006، ليذكي الإرادة الجماعية للمضي قدما في مسار إصلاح منظومة التربية والتكوين، الذي عرف طفرة نوعية منذ تبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين بوصفه إطارا مرجعيا للإصلاح التربوي، وبلورة مشروع المدرسة المغربية الجديدة، باعتباره مشروعا أولويا يهتم المجتمع المغربي بمختلف مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية، على حد سواء.

ووعيا بما يستوجبه مشروع بهذه الأهمية من إبداع في المقاربة واجتهاد وجرأة في التنفيذ، فإن المجلس الأعلى للتعليم حريص على نهج طرائق حديثة في العمل واعتماد منهجية مبتكرة وبناءة تنسجم ونوعية المهام المنوطة به، ولاسيما بوصفه مؤسسة دستورية تضطلع بدور استشاري واقتراحي وتقويمي؛ دور يستوجب استنباط ثقافة العمل والاجتهاد الجماعي والتعاون الثمر والنقاش المفتوح على تعدد الآراء والتشاور وتبادل الأفكار والخبرات وإشراك كل الأطراف المعنية بمسألة المدرسة.

في هذا السياق، يأتي إصدار هذه النشرة تجسيدا لضرورة إرساء قنوات تواصلية قارة ومتجددة ومستندية، وإعمالا لمبادئ المشاركة وتوسيع دائرة النقاش العام وتعميقه، وتشجيع الابتكار والمبادرة كتوجهات لمزاولة مهام هذا المجلس. ومن ثم، فالغرض من هذه النشرة، بالإضافة إلى الإخبار بأنشطة المجلس الأعلى للتعليم بمختلف هيئاته، والتعريف بإنجازاته ومشاريعه، هو مد جسور التواصل بين أعضائه وهيئاته وبينها وبين كافة الفاعلين والمهتمين بالشأن التعليمي، وتطوير ممارساته وإغناء رصيده في مجالات الخبرة وإبداء الرأي وتقديم المقترحات والبحث في قضايا التربية والتكوين، من أجل الارتقاء بجودتها والرفع المستمر من مردوديتها. وإذ يصدر المجلس العدد الأول من هذه النشرة، فإن الأمل أن تحقق هذه الأداة التواصلية أهدافها، وأن تكون بداية مسار تواصلية وتشاركية متجدد، من شأنه الإسهام في جعل المدرسة في قلب انشغالات المجتمع.

الرئاسة المنتدبة للمجلس الأعلى للتعليم

## المحتويات

- 1..... معالم دالة في مسار المجلس
- 3..... ملف العدد: المدرسة والسلوك المدني
- 5..... أنشطة المجلس
- 6..... التربية والتعليم في الصحافة الوطنية
- 7..... معطيات إحصائية حول الدخول المدرسي الجامعي 2008/2007
- 8..... آفاق في المسار

## معالم دالة في مسار المجلس

### 30 يوليوز 2006: الإعلان عن إرساء المجلس الأعلى للتعليم

"وكما أكدنا في كل مناسبة خاطبناك فيها، شعبي العزيز، على الطابع الاستراتيجي والاستعجالي لمسألة التربية والتكوين، فإننا ندعو، من جديد، كل الفاعلين القطاعيين والقوى الحية للأمة، وكافة المواطنين الغيورين على مستقبل المدرسة المغربية، إلى المزيد من التعبئة، لإنجاح مسلسل الإصلاح التربوي، ومواجهة ما يعترضه من صعوبات. ولهذه الغاية، عملنا على إرساء المجلس الأعلى للتعليم، الذي نريده أن يكون فضاء للتشاور والحوار، وتجسيديا حقيقيا للتعامل مع قضية التربية والتكوين، كشأن يهتم جميع المغاربة بدون استثناء. ومن هذا المنطلق، فقد آن الأوان للحسم في شأن هذا الملف، وإعطائه الدفعة القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأسمالتنا البشري، وتهيئ الغد الأفضل لأبنائنا". (مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2006)

## 10 فبراير 2006 : إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم

يتضمن الظهير الشريف، القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، الذي أعلن جلالة عن وضعه في خطاب العرش لسنة 2006، 5 فصول و23 مادة، وعلاوة على بيان الأسباب الموجبة، يحدد نص الظهير اختصاصات المجلس وتأليفه وهياكله ووسائله الإدارية والمالية.

### المهام:

- يدلي المجلس برأيه في كل القضايا المتصلة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين التي يعرضها عليه جلالة الملك؛
- يبدي رأيه في استراتيجيات وبرامج إصلاح منظومة التربية والتكوين التي تحيلها الحكومة إليه؛
- يبدي برأيه للحكومة في مشاريع النصوص القانونية أو التنظيمية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لقطاع التربية والتكوين؛
- يمكنه أن يرفع إلى النظر السديد لجلالة الملك اقتراحات في شأن كل التدابير الكفيلة بالإسهام في تحسين جودة ومردودية منظومة التربية والتكوين وكذا مختلف مكوناتها؛
- يرفع إلى جلالة الملك تقريرا سنويا حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين وكذا تقريرا حول أنشطته خلال السنة المنصرمة.

### تركيبة المجلس:

يتألف المجلس من 112 عضوا يمارسون مهامهم بصفة تطوعية ويمثلون الفئات التالية:

- خمسة وعشرون (25) عضوا يتم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية المشهود لها بالكفاءة والخبرة في ميادين التربية والتكوين والثقافة؛
- سبعة (7) من أعضاء الحكومة ولاسيما منهم الوزراء المكلفون بقطاعات التربية والتكوين، والثقافة، والأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- عشرون عضوا (20) يمثلون المؤسسات الوطنية والجامعات والأكاديميات؛
- ثمانية عشر (18) عضوا ممثلين بالتساوي لمجلس النواب والمستشارين؛
- تسعة عشر (19) عضوا يمثل سبعة (7) منهم المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا لموظفي قطاعات التربية والتكوين، ويمثل الإثنى (12) عشر عضوا الآخرين مختلف الهيئات العاملة بهذه القطاعات؛
- ثلاثة وعشرون (23) عضوا يمثلون الفعاليات الاقتصادية، وقطاع التعليم الخاص، وأولياء التلاميذ، والجمعيات الفاعلة في مجال التربية والتكوين ويمثلي الطلبة والتلاميذ.

### هيئات المجلس:

يتألف المجلس من الهيئات التالية:

- الرئيس المنتدب؛
- الجلسة العامة؛
- مكتب المجلس؛
- الأمين العام؛
- ثلاث لجان دائمة وهي: لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، ولجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية، ولجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة؛
- كما تميز الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم بتخصيصه على إحداث الهيئة الوطنية للتقويم في حظيرته، لتتولى إنجاز تقويمات شمولية وقطاعية لمنظومة التربية والتكوين. كما تضطلع هذه الهيئة بدور أساسي في إعداد تقرير سنوي حول حالة وآفاق المنظومة التربوية، تقوم بعرضه على مداولات المجلس الأعلى للتعليم.

### التدبير المالي والإداري للمجلس:

- تسجل الاعتمادات اللازمة لتسيير المجلس في ميزانية الدولة، وتعين وزارة المالية عونا محاسبا يضطلع بمهمة تقديم اقتراحات للمجلس في كيفية مسك محاسبة نفقات المجلس، وفق المعايير الحاسبائية المنصوص عليها في القوانين المنظمة للمحاسبة العمومية.
- يتوفر المجلس على بنية إدارية مخففة، الهدف منها تقديم الدعم الكامل لهيئات المجلس وتيسير قيامها بمهامها وفقا لمبدئي النجاعة والفعالية.

## 14 شتنبر 2006 : تنصيب المجلس الأعلى للتعليم



"إن إدراكنا للطبيعة الاستعجالية والإستراتيجية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة وتوسيع نطاق ولوج بلادنا لمجتمع الإعلام والمعرفة، لا توازيه إلا إقتنا في أن المجلس الأعلى للتعليم سيفتح دينامية جديدة للإصلاح التربوي، قوامها: توطيد وتطوير مكتسبات هذا الإصلاح، والتصدي الحازم لما يعترضه من صعوبات، وتسريع وتيرته مع إغناؤه بما هو كفيل بأن يجعله مواكبا للمستجدات باستمرار.

وإن حرصنا الشديد على عدم تفويت فرصة الإصلاح التاريخية هاته، بالنسبة لبلادنا، ليجعلنا نؤكد من جديد على أنه من الملح الحسم في شأن هذا الملف. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أنه قد آن الأوان للتخلي بالمسؤولية اللازمة لمواجهة العضلات الحقيقية للتعليم، والتي يعرفها ويعانها الجميع، تلك العضلات التي ظلت تقف حاجزا أمام أي إصلاح جذري لمنظومتنا التربوية.

وإننا لنتنظر من المجلس أن يجعل في صدارة أعماله اقتراح حلول ناجعة لها والانكباب على القضايا الجوهرية لهذا الإصلاح المصيري، بإعطائه الدفعة القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأسمالتنا البشري، وتهيئ الغد الأفضل لأبنائنا.

ومن شأن عملكم بهذه التوجهات في مداولاتكم وأشغالكم داخل المجلس، وتعاون مثمر مع السلطات الحكومية المعنية، وكل المتدخلين والشركاء، مع استحضار نفس المبادئ والقيم التي شكلت أساس بلورة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وخاصة منها الالتزام والثقة، والتعبئة الإرادية الشاملة لجميع الفاعلين المعنيين والقوى الحية للأمة، وكل المواطنين الغيورين على مستقبل المنظومة التربوية المغربية، من شأن كل هذا استرجاع الثقة في المدرسة المغربية وتمكين بلادنا من مدرسة متصالحة مع مجتمعتها، مؤهلة ومندمجة في بيئتها، وفاعلة في معركة التنمية البشرية". (مقتطف من خطاب صاحب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم).

## 4 نونبر 2006 : لقاء التعارف وإرساء القواعد المنهجية لعمل المجلس

- الالتزام بالعقلانية، وإعمال المنطق والحجة، والتجرد في معالجة القضايا المطروحة؛
- تغليب الروح الجماعية مع الاستحضار الدائم للمصلحة العليا للوطن؛
- ترسيخ فضيلة النقاش المفتوح على تعدد الرؤى واختلافها؛
- الاعتدال في المواقف الشخصية والعمل بمبدأ الإصغاء المتبادل وقبول نسبية كل وجهة نظر، والحرص على السير في اتجاه بلورة تعاقبات حول مشاريع بناءة ومنتجة كفيلة بالنهوض بقضايا التربية والتكوين؛
- الانفتاح على المحيط الجهوي والعالمي، والاستئناس بالتجارب الدولية الناجحة، دون تقليد لأنماط جاهزة، لاستخلاص العبر واستلهام الاتجاهات الرائدة لأنظمة التربية والتكوين في عصرنا الحاضر.

- تكمن أهمية هذا اللقاء التواصلي المهدد للدورة العادية الأولى للمجلس في كونه أول لقاء جمع كافة أعضاء المجلس الأعلى للتعليم للتعرف والتواصل فيما بينهم، وتبادل الأفكار والآراء حول القضايا المرتبطة بمنظومة التربية والتكوين في استحضار مهام المجلس. ولعل من أهم ما ميز هذا اللقاء هي التوجيهات والقواعد التي أقرها أعضائه بخصوص منهجية عمل المجلس وتدبير أشغاله وتنظيم العلاقات فيما بينهم، ولاسيما:
- الفعالية في إنجاز المهام والاستباق وروح المبادرة؛

## ملف العدد: المدرسة والسلوك المدني

يندرج الاهتمام بملف المدرسة والسلوك المدني في إطار الأهمية الخاصة التي أولاها المجلس الأعلى للتعليم للموضوع، والتي تبرز من خلال المحطات الأساسية التي مرت منها معالجة هذا الموضوع، والتي سيتم الوقوف عليها تباعا، بدءا بإحالة طلب الرأي في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني" إلى لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، وإعداد اللجنة المذكورة للأرضية الأولية التي تم تقديمها خلال الدورة العادية الثانية للمجلس. مروا بالندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني، ووصولاً إلى بلورة رأي المجلس الأعلى للتعليم والشروع في تفعيل المقترحات الإجرائية المنبثقة عن توصياته.

### طلب الرأي وإعداد الأرضية الأولية في الموضوع:

- أحيل طلب الرأي في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني"، بمبادرة من مكتب المجلس، إلى لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، التي قامت بإعداد أرضية أولية في الموضوع تم عرضها على الجلسة العامة للدورة العادية الثانية للمجلس للتداول والمناقشة.
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قبل تقديم الأرضية الأولية لموضوع المدرسة والسلوك المدني، كانت الجلسة العامة للدورة العادية الثانية للمجلس قد استمعت لعرضين حول تجربة قطاع التربية الوطنية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، أولهما تقدم به السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والثاني عرضته اللجنة المركزية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة التابعة لنفس الوزارة.
- وقد استهلّت الأرضية الأولية معالجتها للموضوع بتشخيص مفهوم السلوك المدني في عمليات أساسية، ذات بعد تربوي، من قبيل ترسيخ مبادئ وقيم المجتمع في انفتاحها على القيم الكونية، ومعرفة المؤسسات والقوانين والمعايير الوطنية والالتزام بقواعدها، واكتساب حس المسؤولية الفردية والجماعية، محددة تجليات مفهوم السلوك المدني أساسا في:
- احترام الفرد لمبادئ ومقومات وثوابت مجتمعه ووطنه وهويته وأرضه وبيئته؛
- إدراك الفرد لوجوده كعضو داخل جماعة، والالتزام بالواجبات واحترام الحقوق؛
- اعتماد مبادئ العدالة والديمقراطية والإنتاجية والتضامن والحرية والكرامة، اجتماعيا وسياسيا وتربويا؛
- المشاركة في الحياة العامة، والاهتمام بالشأن العام.

كما حددت الورقة بعض الأهداف المنتظرة من تنمية السلوك المدني في المؤسسات التعليمية، أهمها:

- تنمية المعارف حول مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والقيم المجتمعية؛
- تنمية ممارسات المواطنة ومهارات المشاركة والتفكير لإيجاد الحلول للقضايا العامة؛
- تعزيز قيم المواطنة واحترام الثوابت الوطنية ومقومات الهوية، سواء

المملكة المغربية  
المجلس الأعلى للتعليم

الندوة الوطنية



حول  
"المدرسة والسلوك المدني"

24-23 ماي 2007

بالتعاون مع المجلس الوطني للتعليم

www.mec.ma

داخل المؤسسات المدرسية والجامعية أو في فضاءاتها.

ويندرج تحقيق هذه الأهداف ضمن العمل التربوي في المجالات التالية:

- المناهج والبرامج والكتب المدرسية وكل ما يرافقها من وسائل ووسائط بيداغوجية وديداكتيكية؛
- الحياة المدرسية والجامعية والتي تشكل فضاءات لتنمية المؤسسات التعليمية بمشاركة كل الفاعلين من تلاميذ وطلبة وأعضاء هيئات التدريس والتفتيش وإدارة وآباء وشركاء...؛
- التكوين الأساسي للأطر التربوية وتكوينها المستمر؛
- تتبع الأثر والتقييم، والبحث العلمي التربوي، من أجل رصد الواقع التربوي ومعرفة تحولاته والقدرة على الفعل فيه.

وقد قدمت الوثيقة المذكورة مجموعة من المقترحات الأولية لإطار عمل لتنمية السلوك المدني في منظومة التربية والتكوين، مبرزة ضرورة رصد وتشخيص وتقويم التجربة الحالية لتدارك مواطن النقص وتوطيد المكتسبات، لا سيما عبر:

- التأكيد على ترسيخ مقومات الهوية المغربية بمختلف روافدها وفي تجلياتها في كل مجالات الفكر والإبداع؛
- تعزيز التربية على القيم وعلى ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة في التوجهات التربوية للمناهج والبرامج وفي المضامين والكتب المدرسية؛
- التكوين المتين للأطر في ثقافة حقوق الإنسان؛
- جعل فضاء المدرسة فضاء مفتوحا لممارسة الحرية، في إطار المزاوجة الدائمة بين التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات؛
- الحرص على صياغة تعاقبات خاصة بتنمية السلوك المدني والتصدي لكل ما ينافيه على صعيد المؤسسات التعليمية.

ومن أجل تعميق التفكير الجماعي، وتوسيع دائرة النقاش والبحث، وإغناء المداخل الاقتراحية للمجلس فيما يخص إعداد رأيه حول هذا الموضوع في أفق الدورة العادية اللاحقة، اتفقت الجلسة العامة للمجلس على تنظيم ندوة وطنية تتناول دور المنظومة التربوية في تنمية السلوك المدني، وهي الندوة التي نظمتها المجلس الأعلى للتعليم، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر يومي 23 و24 ماي 2007 بالرباط، والتي تميزت بمشاركة واسعة للفاعلين التربويين والمختصين الوطنيين والدوليين.



## الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني":

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم المجلس الأعلى للتعليم بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يومي 23 و 24 ماي 2007 بفضاء المدرسة الوطنية للمهندسين بالرباط، ندوة وطنية حول موضوع "المدرسة والسلوك المدني".

وللتذكير، فقد تميزت الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة بالرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في هذا المنتدى الوطني، والتي استهلها جلالته بالتنويه باختيار المجلس الأعلى للتعليم لموضوع "المدرسة والسلوك المدني"، معتبرا إياه "خير ما يفتتح المجلس الأعلى للتعليم به أنشطته العمومية". وحدد جلالته في نص رسالته السامية خمس مقومات رئيسية لمقاربة تنمية السلوك المدني في علاقته بالمدرسة، ودعا المجلس الأعلى للتعليم والقطاعات المعنية إلى بلورة إطار عمل وطني متكامل للارتقاء بالسلوك المدني في كافة المؤسسات التعليمية في أفق تفعيله مع بداية الموسم الدراسي والجامعي اللاحق.



## التوصيات المنبثقة عن أشغال الندوة

تناولت الجلسات العامة الثلاث للندوة مفهوم السلوك المدني وواقعه ورهاناته، ودور المدرسة كفضاء لتنميته، وكذا التجربة المغربية في مجال تنمية السلوك المدني، كما انتظمت حول خمس ورشات هي: المناهج والبرامج والكتب والمعينات الديداكتيكية، الحياة المدرسية، الحياة الجامعية، التكوين الأساسي والمستمر، فالحث والتتبع والتقويم. وقد كانت الحصيلة الأساسية لهاته الندوة مجموعة من التوصيات تصب في تفعيل النصوص والتراكمات المتوفرة، وملائمة المناهج والبرامج التعليمية وبرامج التكوين الأساسي والمستمر لمستلزمات تنمية السلوك المدني والتربية على السلوك المدني لدى المتعلمين في مختلف مراحل التعلم، وتوفير شروط تكافؤ الفرص، ونشر ثقافة الإشراف وتحمل المسؤولية، ووضع آليات للبحث والتقويم والتتبع. كما أوصت الندوة بتفعيل المناهج الجهوية، وحسن استثمار التعدد الثقافي واللغوي، وملائمة فضاءات المدرسة والزمن الدراسي لأدوار الحياة المدرسية ومقومات السلوك المدني، وتطوير الإعلام المدرسي وإحداث برامج تلفزيونية لتعميم الإنتاجات والمشاريع المدرسية الخاصة بتنمية السلوك المدني، والانفتاح على المجتمع المدني.

عنه نتائج مناقشة وتداول المجلس الأعلى للتعليم في الموضوع خلال دورته العادية الثانية، وكذا حصيلة أشغال الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني". كما تناول إشكالات المقاربة، من حيث الممارسة، من جهة، ومن حيث الجوانب المنهجية والبيداغوجية من جهة ثانية.

وخلص الرأي إلى اقتراح مداخل مهيكلية لمشروع إطار عمل لتنمية السلوك المدني بالفضاءات المدرسية الوطنية في أفق الموسم الدراسي والجامعي 2008/2007، مرفقة بمقترحات إجرائية وآليات للتفعيل والتتبع تلخص أهمها فيما يلي:

- فتح نقاش حول إطار تربوي تعاقدي للسلوك المدني بارتباط مع القوانين الداخلية للمؤسسات التربوية، تشارك فيه كل الأطراف لبلورة أسس ذلك التعاقد وقواعد السلوك المدني وتجلياته، والإجراءات الملائمة للتصدي لكل المظاهر المنافية له، ولاسيما الإخلال بالقانون والواجبات، العنف، الغش، عدم احترام الأدوار وسوء المعاملة، والإضرار بالملك العام وبالبيئة، على أن يتم إدراج مدى الالتزام بمقتضيات هذا التعاقد ضمن مؤشرات تقويم الأداء السنوي لكل مؤسسة تعليمية؛
- إطلاق أوراش بيداغوجية ميدانية يشارك فيها مختلف المعنيين المباشرين من إدارة تربوية وأساتذة وتلاميذ وطلبة، وذلك بهدف انخراطهم المباشر في تحديد وبناء تصورهم التربوي لتنمية السلوك المدني؛
- تكريس مختلف الممارسات والتقاليد الهادفة إلى ترسيخ الحس الوطني والانتماء المشترك، ولاسيما واجب تحية العلم وترديد النشيد الوطني، بما يليق بهما من اعتزاز والتزام واحترام؛
- تشكيل وحدات مركزية وجهوية للبحث العلمي التربوي في مجال تنمية السلوك المدني؛
- مراجعة مناهج التكوين بمعاهد ومراكز تكوين الأطر، وصياغة برامج للتكوين المستمر، تجعل تنمية السلوك المدني من مقوماتها وأهدافها؛
- إحداث مراكز للاستماع والإرشاد والدعم مزودة بأخصائيين، وذلك في إطار تقديم الخدمات الطبية والمساعدة النفسية والاجتماعية لفائدة المتعلمين؛
- إرساء آليات للوساطة في الفضاء التربوي لحل النزاعات والتوترات؛
- سن قواعد لتثمين وتشجيع الابتكار والاجتهاد الفردي والجماعي والمبادرات المتميزة فيما يخص كل مشروع يهم مختلف مجالات تنمية الممارسات المدنية والتضامنية؛

## رأي المجلس الأعلى للتعليم في "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني"

أعطت أعمال الندوة الوطنية حول "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني" بعدا أشمل وإضاءات أعمق لبلورة رأي المجلس في الموضوع بدون شك، ولاسيما التوجيهات السامية التي وردت في الرسالة الملكية في هذا الشأن، إذ تم تكوين مجموعة عمل تحت إشراف مكتب المجلس، وتنسيق مع لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح، عُهد إليها بإغناء الألفية الأولى التي اعتمدها الدورة العادية الثانية للمجلس، وعلى الخصوص استثمار نتائج أشغال الندوة الوطنية في الموضوع، من أجل صياغة مشروع الرأي الذي تم عرضه واعتماده خلال الجلسة العامة لدورة بوليو 2007.

وقد تضمن رأي المجلس في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني"، علاوة على الرجعية والمنطلقات، تحديد الدور الوظيفي للمدرسة في تنمية السلوك المدني لدى الناشئة، وتحديد مفهوم السلوك المدني في أبعاده الأخلاقية والتربوية والاجتماعية والحقوقية، وكذا السياقات التي يندرج فيها الاهتمام بالموضوع، ولاسيما منها:

- حتمية ترسيخ قيم المواطنة وفضائل السلوك المدني في الممارسات اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات، على ضوء التحولات العميقة التي تشهدها في العصر الراهن المنظومات القيمية والثقافية، سواء في المغرب أو في غيره من بلدان العالم؛
- الدينامية التي مافتئ يحركها إصلاح منظومة التربية والتكوين في واقع المدرسة ومحيطها؛ والوعي المتنامي بالدور الحاسم للمدرسة في توطيد مجتمع المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن والتنمية والعمل الحازم لإجراء قطيعة مع كل مظاهر الإخلال بالقانون والتعصب والتطرف والانغلاق؛
- البرامج والمبادرات التي تعرفها المدرسة المغربية في التربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وفي تنمية السلوكات الإيجابية، وذلك في إطار السهر الدائم على اضطلاع المؤسسات المدرسية والجامعية برسالتها التربوية النبيلة، بوصفها فضاءات للتعلم والمواطنة ومجالات منزهة عن كل الممارسات اللامدنية والمزادات العميقة.

كما وقف الرأي على بعض العناصر التشخيصية لواقع السلوك المدني بالفضاءات المدرسية الوطنية، والتي استمدها مما تبرزه الدراسات والملاحظة، وما أسفرت

- رصد الأثر وتتبعه وتقويمه باستمرار، باعتماد مؤشرات دالة على تنمية السلوك المدني، يتم تعميمها على كل المؤسسات التعليمية، مع قياس تحققها بالنسبة لكل مؤسسة سنويا؛
- وضع آليات لدعم ومواكبة مختلف البرامج الهادفة إلى تنمية السلوك المدني؛
- تتبع عملية التنفيذ والتقويم، ورصد النتائج وآثارها على الناشئة ومدى تشعبها بقيم السلوك المدني ومبادئه، وذلك اعتمادا على مرجعية البحث العلمي؛
- إدراج الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس مؤشرات خاصة بقياس فعالية منظومة التربية والتكوين في تنمية السلوك المدني، ضمن شبكة المؤشرات التي تعتمدها في التقويم المنتظم لنجاعة ومردودية تلك المنظومة.

- بناء شراكات مؤسساتية فاعلة مع القطاعات الحكومية والجمعيات والمنظمات المدنية المعنية، فيما يخص البرامج الهادفة إلى النهوض بالسلوك المدني في المؤسسات التربوية.
- ومن جهة ثانية، همت المقترحات المتعلقة بآليات تفعيل والتتبع الإجراءات التالية:
- إحداث آلية للرصد والتتبع والتقويم المستمر للبرامج والأنشطة التربوية الموجهة لتنمية السلوك المدني، تتولى على الخصوص:
- تشخيص مكونات البرامج والفئات المستفيدة، وآثارها المباشرة وغير المباشرة؛
- معرفة أنواع التدخل في توجيه السلوك وبناء المواقف؛

## تفعيل المقترحات الإجرائية المنبثقة عن رأي المجلس

إن أهم ما أفضى إليه رأي المجلس الأعلى للتعليم في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني" هو فتح الإمكانية لصياغة خطط عمل على مستوى القطاعات المعنية، من أجل تنمية وترسيخ السلوك المدني بالمدرسة المغربية، ولاسيما وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التي اتخذت "الأُسرة والمدرسة معا من أجل تنمية السلوك المدني" شعارا للدخول التربوي لهذه السنة، كأساس للتعبئة الشاملة لكل المعنيين بالعملية التربوية. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة المعنية اعتمدت لوكالة ذلك إستراتيجية إعلامية وتواصلية مكثفة على مستوى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والسموعة. وترتكز خطة عمل الوزارة، من جهة ثانية، على فتح نقاش موسع حول الموضوع مع مختلف الفاعلين المعنيين من مدرسين ومفتشين وأطر إدارية وتلاميذ وطلبة آباء التلاميذ ونقابات تعليمية وجمعيات مدنية، وذلك بهدف بلورة إطارات تعاقدية قطاعية لترسيخ السلوك المدني في المدرسة والجامعة والتصدي لكل المظاهر المنافية له، من شأنها أن تفضي إلى تعاهد عام وشامل أو ميثاق وطني للسلوك المدني بالمدرسة، يكون ملزما لكل الأطراف على كافة المستويات.

## أنشطة المجلس

### دورات المجلس

- إقرار بنية التقرير السنوي حول حالة وأفاق المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.
- أما الدورة العادية الثالثة (16 و 17 و 18 يوليوز 2007)، فقد أسفرت عن النتائج التالية:
- المصادقة على مشروع رأي المجلس في موضوع "دور المدرسة في تنمية السلوك المدني"، مع إسناد مهمة وضع صيغته النهائية في ضوء الملاحظات والمقترحات المعبر عنها خلال الدورة لمكتب المجلس؛
- المصادقة بالإجماع على مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2008.
- اقتراح برمجة زمنية لتواريخ الدورات المقبلة للمجلس، برسم السنة الثانية كما يلي:
- الدورة الأولى: 12-13-14 نوفمبر 2007.
- الدورة الثانية: 25-26-27 فبراير 2008.
- الدورة الثالثة: 16-17-18 يوليوز 2008.



عقد المجلس ثلاث دورات خلال سنته الأولى أفضت إلى مجموعة من النتائج والقرارات هي خير تجسيد لمسار عمل جاد ومثمر على حثائه عهد، وترجمة للروح الجماعية وثقافة التعاون والتشارك التي طبعت اشتغاله منذ إعادة تنظيمه.

وهكذا، أسفرت أشغال الدورة العادية الأولى للمجلس (30 نونبر و فاتح دجنبر 2006) عن النتائج التالية:

- استكمال هيكلية المجلس بتشكيل لجانه الدائمة ولجنة التوجيه للهيئة الوطنية للتقويم؛
- التحضير لانتخاب أعضاء مكتب المجلس خلال الدورة الثانية؛
- فتح طلب الترشيح لمنصب مدير الهيئة الوطنية للتقويم؛
- عرض مشروع النظام الداخلي للمجلس، في صيغته المنقحة والمعدلة، على مداورات الجلسة العامة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس.
- فيما تمخضت الدورة العادية الثانية (27 و 28 فبراير و فاتح مارس 2007) عما يلي:
- اعتماد مشروع النظام الداخلي؛
- المصادقة على ميزانية المجلس وبرنامجه عمله لسنة 2007؛
- انتخاب مكتب المجلس؛
- إقرار الوثيقة التي قدمتها لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح في موضوع دور منظومة التربية والتكوين في تنمية السلوك المدني؛
- المصادقة على رأي المجلس في موضوع تأهيل التعليم العتيق؛

### إرساء قواعد عمل المجلس

- عمل المجلس الأعلى للتعليم، منذ إعادة تنظيمه، على وضع الأسس اللازمة لمزاولة للمهام الموكولة إليه بمقتضى الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيمه، وذلك من خلال المراحل التالية:
- **الإرساء والتأسيس**، والذي تحقق بانتظام انعقاد دوراته العادية، واجتماعات لجانه، واستكمال إرساء هيئاته، واعتماد النظام الداخلي للمجلس؛
- **تنظيم طرائق العمل والإنتاجات**، لاسيما من خلال المستويات التالية:
- مستوى بلورة ثقافة إبداء الرأي، بما يجعل المجلس كفيلا بتقديم الاستشارة والمساعدة على اتخاذ القرار، وهو ما أسفر عن إصدار رأيي المجلس حول مشروع تأهيل التعليم العتيق ودور المدرسة في تنمية السلوك المدني؛
- مستوى المزاوجة في عمل المجلس بين تكريس الاجتهاد الجماعي وبين مد قنوات الانفتاح والاستماع في اتجاه الجهات المعنية والشركاء في التربية والتكوين؛

- تجربة مجالس تدبير المؤسسات التعليمية؛
- تجربة استقلالية الجامعة؛
- تقويم أولي لعملية مراجعة المناهج والبرامج؛
- الإنفاق التربوي الوطني؛
- واقع وآفاق التعليم الأولي؛
- الرسالة التربوية للمدرس وواقع مهنة التدريس.

إرساء الهياكل الإدارية للمجلس، والتي تمت عبر استشارة مكتب للخبرة أوكل إليه المجلس مهمة إنجاز الهيكلية التنظيمية للوحدات الإدارية للمجلس والنظام الأساسي لأطره ومستخدميه، وكذا آليات تسييره وتديبره. وفي نفس السياق، ينبك المجلس حالياً على إعداد دليل مساطر لاشتغال هيئاته

- مستوى إرساء لبنات إنتاج التقرير السنوي حول حالة المنظومة التربوية وآفاقها، من خلال مقارنة علمية من شأنها أن ترسخ ثقافة التقويم وتعزز القوة الاقتراحية للمجلس، وتوسع دائرة النقاش العام والتعبئة حول قضايا المدرسة المغربية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الهيئة الوطنية للتقويم أعدت، بتعاون مع قطاعات التربية والتكوين، شبكة للمؤشرات لتقويم حالة المنظومة التربوية من خلال خمسة مداخل هي: مؤشرات اللوج والتمدرس، ومؤشرات النتائج والنجاعة، ومؤشرات الشروط البيداغوجية، ومؤشرات التمويل، ومؤشرات الخدمات التربوية الموازية، فضلاً عن الإعداد لسبع دراسات موضوعاتية تندرج في إطار إعداد التقرير السنوي حول حالة المنظومة التربوية وآفاقها، هي:
- حصيللة أربع سنوات من إرساء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

## التربية والتعليم في الصحافة الوطنية

والمعنوي الضروريين وغياب وسائل العمل من تجهيزات مكتبة حديثة وعدم استقلالية جهاز التفتيش، تتجه بعض أصابع الاتهام نحو النيابات التعليمية والأكاديميات التي "تبدو وكأنها لم تقم بما فيه الكفاية بتفعيل التنظيم الإقليمي للتفتيش"، الذي نصت عليه المذكرة 113 التي تؤطر العمل المشترك بين مختلف هيئات التفتيش، والذي يقضي بإحداث مفتشية إقليمية على مستوى كل نيابة لتجميع وتنسيق عمل هيئات التفتيش.

3. الهذر المدرسي، الذي تعزى أسباب تفشيه واستمراره إلى عوامل اجتماعية وتربوية كفقر الأسر وحاجتها للاستعانة بأبنائها في توفير لقمة العيش وغياب فضاءات تعليمية مؤهلة ومجهزة، لاسيما بالمناطق النائية وغير المحظوظة، وعزلة المؤسسات التعليمية عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وغياب بنيات لإيواء تلاميذ وطلبة المناطق النائية من داخلات ودور للطلاب والطالبات، وقلة أو انعدام وسائل النقل، وعدم توفر المؤسسات التعليمية بالمناطق النائية على مساكن خدمة لصالح المدرسين والمؤطرين، خصوصاً وأن تغيب المدرسين ولفترات طويلة أصبح أمراً شبه طبيعي في العديد من المناطق. ويعد غياب سياسة منسجمة لتعميم التعليم الأولي بما يساهم في تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال لدى ولوجهم سلك التعليم الأساسي أحد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الهذر المدرسي، لاسيما وأن أربعة أطفال من أصل عشرة، حسب إحصائيات لمنظمة اليونيسيف، يغادرون صفوف الدراسة قبل إتمام طور التعليم الابتدائي. هذا فضلاً عن غياب الوعي بحقوق الطفل في بعض المؤسسات، ووجود برامج ومناهج هي أبعد ما يكون عن تحقيق هدف تطوير كفايات المتعلمين وإقبالهم على التعلم.

4. ظاهرة الأمية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الصحافة الوطنية التي اعتبرت أن ظاهرتي الأمية والهذر المدرسي تربطهما علاقة عضوية، باعتبار الانقطاع عن الدراسة عاملاً مغذياً لانتشار الأمية. وأشارت معظم الصحف إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة والنتائج الهامة التي حققتها برامج محو الأمية، تبقى الفوارق بين الجهات وبين المناطق (الحضرية والقروية) جد شاسعة، مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود في اتجاه تعميم البرامج في المناطق القروية، لاسيما عبر تكييف حملات التواصل والتحسيس، إذ يبدو على أن قرابة 22٪ من الشريحة التي شملها البحث الميداني الوطني حول الأمية وعدم التمدرس، لم يكن لها أدنى علم بوجود برامج محاربة الأمية.

### مختارات من المواضيع التي تناولتها الصحافة الوطنية منذ شهر أبريل 2007 إلى بداية الموسم التربوي الحالي

من بين ما تناولت الصحف الوطنية من مواضيع ذات صلة بالتربية والتكوين منذ شهر أبريل المنصرم، اخترنا ما يلي:

1. منتديات الإصلاح التي اتخذت "الارتقاء بالإدارة التربوية" محوراً لها برسم دورتها الرابعة، وبقدرة ما نوهت معظم المصادر باختيار هذا الموضوع لمنتديات الإصلاح هذه السنة، باعتبارها "أساس كل إصلاح شمولي وقطب الرحي في العملية التربوية ككل"، بقدر ما شككت في جدوى هذه المنتديات، التي نعته البعض بمنتديات "لاجرار الكلام" و"تبادل الاتهامات حول مسؤولية تردي الأوضاع"، لاسيما والتوصيات المنبثقة على الدورات الثلاث السابقة "بقيت حبرا على ورق". كما نادى البعض بخلق آليات يعهد إليها بتقويم أشغال منتديات الإصلاح واستثمار النتائج ومتابعة امتدادها في النسيج المدرسي والعمل التربوي والتدبير الإداري.

وقد خرجت هذه المنتديات بمجموعة من التوصيات من أهمها خلق إطار الإدارة التربوية بما يوازيه من تعويضات تناسب حجم المسؤولية، ومراجعة ساعات العمل وتحديد المهام لتجاوز التداخل القائم، ومراجعة التشريعات والقوانين لتتماشى مع مفهوم التدبير بدلا من التسيير، وإعادة النظر في التركيبة الإدارية على مستوى المؤسسات الإعدادية والثانوية عبر الفصل بين المهام الإدارية والتربوية والمالية، وخلق إدارة بالابتدائي على شاكلة ما هو موجود بالإعدادي والثانوي، والاهتمام بالتكوين المستمر للإدارة التربوية بتأطير من مختصين، وإبلاء أهمية للتكوين الأساسي بالنسبة للمكلفين الجدد.

2. مسألة التفتيش التربوي، الذي اعتبرته كل المصادر عاملاً حيويًا وفعالاً للارتقاء بالعملية التربوية وفقا لمعايير الجودة المطلوبة وأهداف ميثاق التربية والتكوين. إلا أن هناك نوع من الاستياء العام بشأن أداء المفتشين وعدم انضباطهم" من جهة، وعدم إعادة فتح مركز تكوين المفتشين، رغم التزام الوزارة الوصية بذلك في اتفاق يناير 2004 مع المركزيات النقابية، أو "على الأقل وضع إستراتيجية لتشغيل هيئة المفتشين وتطوير أدائها وإعادة ترتيب مكوناتها وتوزيع أدوارها"، من جهة ثانية. والحال أنه في الوقت الذي يندد فيه المفتشون بالمعوقات التي تعترض أدائهم لمهامهم من افتقاد التحفيز المادي



5. التعليم الأولي الذي حظي بدوره بتغطية صحفية هامة خلال نفس الفترة، إذ أشارت بعض المصادر إلى ما أسماه بـ"المفارقة بين التأكيد الكبير على أهمية التعليم الأولي في الخطاب البيداغوجي الرسمي، وبالتحديد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والإهمال الغريب على مستوى صيغة مناهجه ووضع مقرراته بما يضمن أقصى حد من تكافؤ الفرص بين جميع المغاربة لولوج التعليم الابتدائي". والحال أن جل البرامج والمراجع والمقررات التي طرح في السوق منذ سنة 2000، حسب بعض المصادر، ليست رسمية وغير مصادق عليها من قبل الوزارة، ولم تخضع لمراقبة لجنة مختصة في التربية والتعليم الأولي لدى الوزارة الوصية. وتم التأكيد في هذا الصدد على ضرورة إخضاع برامج ومناهج ومقررات المرحلة الأولى من السلك الأول من التعليم الابتدائي لدقتر التحملات، كما حصل بالنسبة لباقي مراحل سلكي التعليم الابتدائي. ويبدو أن مظاهر الاختلال على مستوى التعليم الأولي لا تنحصر في المناهج والبرامج والمقررات فقط، وإنما تشمل ضعف تأهل المربين والربيات، واشتغالهم في ظروف غير لائقة وبأجور دون الحد القانوني وفي أحيان كثيرة دون حقوق من قبيل الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم الأولي هو الوحيد الذي يغيب عنه مفتشو التعليم. هذا فضلا عن المشاكل المرتبطة ببنيات رياض الأطفال نفسها، بحيث لا تتوفر العديد منها على رخص للممارسة، فيما تفتقر الكثير منها إلى المرافق الصحية والتجهيزات البنيوية والتربوية أو أدنى شروط السلامة.

6. الغش في الامتحانات، حيث أبرزت فترة آخر السنة وما تعرفه من امتحانات تفشي هذه الظاهرة بكل أنواعها، لاسيما على مستوى امتحانات البكالوريا، إذ تناقلت الصحف الوطنية الحالات العديدة لطرق الغش البتدعة والمتطورة، بالإضافة إلى قيام بعض رجال التعليم أنفسهم بمساعدة التلاميذ على حل الأسئلة المستعصية، خاصة في امتحانات السادسة أساسي. ومن بين الأسباب التي أوردتها الصحف لاستفحال هذا السلوك اللاتربوي، الذي "يخل

7. الدخول المدرسي والجامعي الذي نال الحظ الأوفر من تغطية الصحف للشأن التعليمي خلال شهر شتنبر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اختيار وزارة التربية الوطنية "الأسرة والمدرسة معا لترسيخ السلوك المدني" شعارا لهذه السنة نال استحسان الرأي العام المغربي والفاعلين التربويين في مختلف الجهات، بحيث نظمت العديد من النيابات والأكاديميات والمؤسسات ندوات وملتقيات لتسليط الضوء على دور المدرسة الريادي في تنمية الحس والسلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. وجدير بالإشارة تعبئة القناة الرابعة التي "راهنّت على أن تكون شريكا إعلاميا لدعم وتفعيل المشروع التربوي" لتنمية السلوك المدني لدى الناشئة، وذلك عبر عدة برامج أعدت لتناول الموضوع من شتى زواياه. وقد كان الدخول المدرسي والجامعي مناسبة للوقوف على المستجدات والتركيز على الإكراهات والاختلالات التي تعاني منها المنظومة، كالخصاص في الأطر التربوية والتجهيزات والوسائل التعليمية والمقررات الدراسية، فضلا عن مشاكل الاكتظاظ والأقسام متعددة المستويات واشتغال الأساتذة بأكثر من مؤسسة.

7. الدخول المدرسي والجامعي الذي نال الحظ الأوفر من تغطية الصحف للشأن التعليمي خلال شهر شتنبر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اختيار وزارة التربية الوطنية "الأسرة والمدرسة معا لترسيخ السلوك المدني" شعارا لهذه السنة نال استحسان الرأي العام المغربي والفاعلين التربويين في مختلف الجهات، بحيث نظمت العديد من النيابات والأكاديميات والمؤسسات ندوات وملتقيات لتسليط الضوء على دور المدرسة الريادي في تنمية الحس والسلوك المدني داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. وجدير بالإشارة تعبئة القناة الرابعة التي "راهنّت على أن تكون شريكا إعلاميا لدعم وتفعيل المشروع التربوي" لتنمية السلوك المدني لدى الناشئة، وذلك عبر عدة برامج أعدت لتناول الموضوع من شتى زواياه. وقد كان الدخول المدرسي والجامعي مناسبة للوقوف على المستجدات والتركيز على الإكراهات والاختلالات التي تعاني منها المنظومة، كالخصاص في الأطر التربوية والتجهيزات والوسائل التعليمية والمقررات الدراسية، فضلا عن مشاكل الاكتظاظ والأقسام متعددة المستويات واشتغال الأساتذة بأكثر من مؤسسة.

## معطيات إحصائية حول الدخول المدرسي والجامعي 2008/2007

### 1. الدخول المدرسي والجامعي:

التلاميذ والطلبة المسجلون برسم الموسم الدراسي 2008/2007 حسب الأسلاك	العدد	نسبة الزيادة مقارنة مع 2007/2006
سلك التعليم الأولي	689.298	+ 9,5 %
طور التعليم الابتدائي	3.983.940	+ 1,3 %
طور التعليم الثانوي الإعدادي	1.486.777	+ 6,4 %
طور الثانوي التأهيلي	733.550	+ 9,5 %
الطلبة المسجلون بالجامعات	289.000	+ 8 %
المسجلون الجدد	85.000	+ 6 %

### 3. توقعات قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية لموسم 2008/2007:

على مستوى برامج محو الأمية:

### 2. توقعات قطاع التكوين المهني لسنة 2007:

المؤشرات	إنجازات 2006	توقعات 2007
عدد مؤسسات التكوين	العمومية	487
	الخاصة	1481
عدد المتدربين	القطاع العمومي	164.717
	القطاع الخاص	68.159
عدد الخريجين	القطاع العمومي	68.919
	القطاع الخاص	35.806
المرادودية الداخلية (نسبة الشواهد المسلمة)	70 %	72 %
المرادودية الخارجية (نسبة اندماج الخريجين في سوق العمل 9 أشهر بعد التخرج)	66 %	67 %

المؤشرات	الجمال الحضري	الجمال القروي	الإجمالي العام
عدد المراكز	6632	9223	15.855
عدد المستفيدات الإناث	326.943	319.346	646.289
عدد المستفيدين الذكور	59.662	106.491	166.153

الإجمالي العام	برنامج التعليم الأولي الجماعاتي	البرنامج الوقائي للحد من الانقطاع المدرسي	برامج الفرصة الثانية	البرامج
284.000	4000	230.000	50.000	المستفيدون

## آفاق في المسار

خلال دورته العادية الثالثة، المنعقدة أيام 16 و17 و18 يوليوز 2007، قرر المجلس الأعلى للتعليم تدشين مرحلة جديدة في مسار أشغاله، باعتماد مقارنة قوامها إطلاق المبادرات والإسهام بالمشاريع، وإعطاء الأهمية القصوى لمهمة المجلس الاقتراحية، علاوة على دوره الاستشاري والتقويمي.

وإن ما يجعل الدخول في هذه المرحلة مسألة ملحة واستعجالية هو أن الإصلاح اليوم في منعطف حاسم من صيرورته، منعطف أكد عليه صاحب الجلالة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2007، والخطاب الذي ألقاه جلالاته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى بتاريخ 12 أكتوبر 2007، وكذا التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 24 أكتوبر 2007

"وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الاهتمام، للتفعيل الأجود لإصلاح الورش المصيري للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته. ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتفعيل ميثاق التربية والتكوين، الذي يظل إطاراً مرجعياً مؤسسا، فإن النتائج الكمية لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس، في التربية القويمة، والاستجابة لحاجيات الاقتصاد. لذلك، يتعين الانكباب، قبل فوات الأوان، على مواصلة تعزيز الحكامة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي طبيعتها إشكالية التمويل، وعقلنة تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محو الأمية، مع إعادة الاعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص". (مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2007).

"وبموازاة ذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها، وفي صدارتها، كسب الرهان الحيوي للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة. وإننا لندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي، لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الحلول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم". (مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى بتاريخ 12 أكتوبر 2007).

"فاعتبارا لموقع المحطة الراهنة من صيرورة الإصلاح، سيتم، بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للتعليم، تركيز العمل الحكومي على المحورين التاليين: أولهما: إعداد برنامج استعجالي يهدف إلى الرفع من وتيرة الإنجاز في بعض المجالات، حتى تتمكن من الوفاء بالمواعيد المحددة داخل زمن الإصلاح الجاري... والمحور الثاني هو إنجاز تقويم لحصيلة عشرية إصلاح نظام التربية والتكوين، لتوفير المعطيات التي تساعد على بلورة معالم إستراتيجية وطنية لتطوير منظومة التربية والتكوين، في ضوء الحاجات الجديدة التي ستفرضها متطلبات التنمية الشاملة". (مقتطف من التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 24 أكتوبر 2007).

في هذا السياق، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وأخذا بعين الاعتبار البرنامج الحكومي فيما يخص تأهيل منظومة التربية والتكوين، ستركز العالم الأساسية لهذه المرحلة الجديدة بالخصوص على ما يلي:

- تطوير المكتسبات المحرزة في عمل المجلس؛
- إطلاق المبادرات وتقديم الاقتراحات في شأن كل التدابير الكفيلة بالإسهام في تحسين جودة ومردودية منظومة التربية والتكوين، والتصدي للمعضلات الأساسية التي لازالت تواجه المنظومة وتقديم حلول ناجعة لها؛
- تعزيز التواصل والانفتاح مع الشركاء؛
- تقوية مجالات التعاون مع كل الفاعلين والشركاء وذوي الخبرة في التربية والتكوين، وطنيا ودوليا؛
- تنمية البحث والإنتاج في مختلف مجالات التربية والتكوين.

## مفكرة

الارتقاء بالمدرسة المغربية"	13-14 نوفمبر 2007 : الدورة العادية الأولى
ماي 2008 : أيام دراسية حول "التقويم في أبعاده المختلفة"	25-27 فبراير 2008 : الدورة العادية الثانية
16-18 يوليوز 2008 : الدورة العادية الثالثة	مارس 2008 : ندوة وطنية حول "دور الشراكة في التعبئة الوطنية حول